الجملة الممتدة بالمفاعيل في شعر المعلقات

(دراسة دلالية)(*)

إشراف

عرفه حلمى عباس

عـزة شـبـل

عبدالفتاح شهدة

باحث دكتوراه، قسم اللغة العربية وآدابها،

كلية الآداب، جامعة القاهرة

الملخص

تتميز اللغة العربية عن غيرها من اللغات بطول الجملة فيها، وهذه الطول إنما يقوم على أسس يلجأ إليها المبدع لأغراض بلاغية معينة. يقدّم البحث تقديمًا موجزًا لأهم وسائل امتداد الجملة، ثم يتناول كيفية امتداد الجملة وإطالتها عن طريق المفاعيل ودلالة هذه الإطالة.

الكلمات المفتاحية

الجملة العربية – الجملة الممتدة – المفاعيل – روايات المعلقات

Abstract

The Arabic language is different from other languages in the length of the sentenced. This length is based on the basis used by the creator for certain rhetorical purposes. The research presents a summary of the most important methods of extension of the sentence, and then discusses how the sentence extends by the direct objects and the significance of this extension.

Keywords

Arabic Sentence – Extended Sentence – Objects

(*) الجملة الممتدة بالمفاعيل في شعر المعلقات، المجلد الثامن، العدد الرابع، أكتوبر ٢٠١٩، ص ص٨٥-١٠٢.

مقدمة

تتعدّد وسائل إطالة الجملة العربية البسيطة، بحيث تتحول هذه الجملة البسيطة إلى أنواع أخرى من الجمل أكثر طولًا وتعقيدًا. ونعني بالجملة البسيطة تلك المكوَّنة من مركب إسنادي واحد، سواء أبدئ باسم أو فعل. والجملة الممتدة من أنواع الجمل التي تصير إليها الجملة البسيطة بعد إطالتها بوسائل متعددة، منها ما يتعلق بالفعل كالمفاعيل، ومنها ما يتعلق بالاسم كالتوابع. ويتناول هذا البحث الجملة الممتدة بذكر ما يتعلق بالفعل، ويكون ذلك عن طريق المفاعيل، موضّحًا الدور الدلالي لهذه الإطالة؛ مع التطبيق على شعر المعلقات.

الجملة الممتدة

تعريفها:

"هي الجملة المكونة من مركب إسنادي واحد وما يتعلق بعنصريه أو بأحدهما من مفردات أو مركبات غير إسنادية؛ مثل: الشمس طالعة بين السحاب، حضر محمد صباحًا، أقائم أخوك رغبة في الانصراف؟"[1].

وقد أشار النحاة إلى إطالة الجملة قديمًا وحديثًا في أكثر من موضع، كابن هشام الذي قسّم الجملة إلى صغرى وكبرى؛ فالكبرى هي "الاسمية التي خبرها جملة نحو: "زيد قام أبوه، ويد أبوه قائم، والصغرى هي: المبنية على المبتدأ، كالجملة المخبر بها في المثالين"[2].

ومن المحدثين عباس حسن الذي أضاف إلى النوعين السابقين اللذين ذكرهما ابن هشام الجملة الأصلية، وهي التي تقتصر على ركني الإسناد[3].

ثم أفرد عدد من الباحثين أبحاثًا أكثر تفصيلًا عن إطالة بناء الجملة؛ كمحمد حماسة عبد اللطيف، الذي ذكر ست طرق لإطالة بناء الجملة: طول التقييد، وطول التبعية، وطول التعدد، وطول التعاقب، وطول الترتب، وطول الاعتراض[4].

ومن الذين ذكروا تضورًا جديدًا لأنواع الجمل محمد إبراهيم عبادة، الذي قسّم الجملة إلى ستة أنواع: البسيطة، والممتدة، والمزدوجة، والمركبة، والمتداخلة، والمتشابكة[5].

وقد أشار البلاغيون إلى امتداد الجملة بالتقييد بالمفاعيل وغيرها، وجعلوا الغرض الأساسي من هذا التقييد "تربية الفائدة"[6]- أي: تكثيرها.

١ – المفعول به:

المفعول به: "هو الذي يقع عليه فعل الفاعل، في مثل قولك: ضرب زيدٌ عمرًا وبلغتُ البلدَ"[٧]. وقد وضّح الرضي ذلك بقوله: "والأقرب في رسم المفعول به أن يقال: هو ما يصح أن يُعبَّر عنه باسم مفعول غير مقيّد، مصوغ من عامله المثبت أو المجهول مثبتًا"[٨]. ومثال ذلك أنك تستطيع أن تقول: أكرمتُ محمدًا أو محمدٌ مُكرَم.

وبالرغم من أنّ الشائع عند نحاة العربية اعتبار المفعول به من "الفضلات"؛ أي: مكملات الجملة، إلّا أنه لا ينبغي فهم ذلك على أنّ المفعول به، وغيره من هذه المكملات، لا يضيف دلالة جديدة للجملة. وهذا هو عبدالقاهر لا يستسيغ مصطلح "الفضلة" ويقول عن المفعول به: "لم يكن قصدك أن تخبر بوقوع الفعل فحسب ولا بوقوعه من الفاعل فقط، وإنما قصدت أن تفيد وقوع الفعل على مفعول معيّن، فقد تعيّن ذكر المفعول أو تقديره، وهو عندنا ليس فضلة، وإنما هو جُلُّ الغرض والقصد من الكلام"[٩].

والأصل في الجملة العربية أن يُؤتى بالفعل، فالفاعل، فالمفعول به، "والفاعل في الحقيقة قبل المفعول"[١٠]، ولكن قد يُعدل عن هذا الترتيب لسبب بلاغي، وفيما يلي سنتناول الصور المختلفة لامتداد الجملة بالمفعول به في شعر المعلقات، مستكشفين الجانب الدلالي الذي أضافته كل صورة من هذه الصور.

١ – تقديم الفاعل على المفعول: هذا هو "التعبير الطبيعي، وهو ليس من باب تقديم ما حقُّه التأخير... يقوله المتكلم إذا كان المخاطَب خالي الذهن لا يعلم المسألة، فتفيده بها كلها وهي بجزئياتها إخبار جديد، وكأنّ هذا النوع من الجمل جواب عن سؤال: "ماذا حدث؟ " فتخبره بما حدث"[١١].

وأكثر ما ورد على هذا الترتيب الأصلي أن يكون الفاعل ضميرًا، ومن أمثلة ذلك : قول طرفة:

٦٣–أَرَى قَبْرَ نَحَّامٍ بَخِيلٍ بمالِهِ كقَبْرِ غَوِيّ في البَطالةِ مُفْسِدِ[١٢]

فطرفة هنا يخبر المخاطب بخبرته، فيقول بأن "الفرصة الوحيدة لإنفاق المال هي الحياة"[١٣]، ومجيء المفعول به (قبر) في ترتيبه الطبيعي بعد الفاعل يتطلبه السياق، الذي هو

إخبار بما تعلّمه في حياته: أنّ قبر البخيل الحريص على ماله سيتساوى في النهاية بقبر الضالّ المفسد بماله. وقد نتساءل: ماذا لو قال: قبرَ نحام بخيل أرى؟ وواضح أنّ هذا التقديم سيفيد الاختصاص دون داعٍ؛ فالمقارنة بين قبر البخيل الحريص وقبر الضال المفسد بماله والمساواة بينهما لا تتطلب هذا التقديم.

ويُلاحظ أنّ الرؤية هنا قلبية؛ أي أنّ الشاعر يقدّم رؤيته وخبرته، وهذا يجعل الأسلوب خبريًا لا يحتاج إلى العدول عن الترتيب الطبيعي للجملة.

وقول لبيد :

٦٧- رَفّعتُها طَرَدَ النَّعامِ وَفَوقَهُ حَتَّى إذا سَخُنَت وخَفَّ عِظامُها[١١٤]

يخبرنا لبيد كيف كلّف فرسه العَدْوَ مثل عدو النعام، لدرجة جعلت عظامها خفيفة بسبب هذه السرعة الكبيرة. وقد جاء المفعول به (ها) في ترتيبه الطبيعي داخل الجملة الفعلية بعد تاء الفاعل، بما يتناسب وسياق الإخبار بما حدث.

وقليل ما جاء فيه الفاعل اسمًا ظاهرًا، ومن أمثلة ذلك :

قول امرئ القيس :

٩- فَفاضَتْ دُموعُ العَينِ منّي صَبابَةً عَلى النَّحْرِ حَتَّى بَلّ دَمْعِيَ مِحمَلِي[١١٥]

يتذكّر امرؤ القيس أمّ الحويرث وجارتها أمّ الرباب، فتفيض دموعه شوقًا إليهما، حتى ينزل الدمع على صدره ويتدفّق مبلّلًا موضع السيف. ويأتي الشاعر بالفاعل (دمعي) اسمًا ظاهرًا قبل المفعول به (محملي)، متماشيًا مع الترتيب الطبيعي للجملة الفعلية، متعمّدًا ذكر الفاعل (الدمع) قبل المفعول به، للاهتمام به وللتأكيد على كثرة بكائه.

وقول زهير :

٤٤- لَعَمرُكَ ما جَرَّت عَلَيهِم رِماحُهُم دَمَ ابْنِ نَهيكٍ أو قَتيلِ المَثَلمِ[١١٦]

يقسم زهير على أنّ رماحهم لم تسفك دم هذين الرجلين، ويذكر الفاعل (الرماح) اسمًا ظاهرًا قبل المفعول به (الدم)، حيث يتناسب هذا الترتيب الطبيعي وروايته مع ما حدث والإخبار به. ولعلّ ذكر الفاعل قبل المفعول به يؤكّد على أنّ هذه الرماح بريئة من هذا الدم؛ فتقديم الفاعل (الرماح) يفيد الاهتمام به، والتأكيد على أنّ أصحاب هذه الرماح أبرياء من سفك هذا الدم.

٢- تقديم المفعول على الفاعل: يجوز أن يُعدل عن الأصل وأن يتقدم المفعول به على الفاعل لغرض بلاغي، يدور على الاهتمام والعناية كسائر مواطن التقديم، يقول سيبويه: "وإنْ قدّمت المفعول وأخّرت الفاعل جرى اللفظ كما جرى في الأول، وذلك قوله: ضرب زيدًا عبدالله، لأنّك إنّما أردت به مؤخّرًا ما أردت به مقدّمًا، ولم ترد أن تشغل الفعل بأول منه وإنْ كان مؤخّرًا وهو عربي جيد كثير، كأنّهم يقدّمون الذي بيانه أهمّ لهم، وهم ببيانه أعنى وإنْ كانا جميعًا يهمانهم ويعنيانهم"[١٧].

وأهم أغراض تقديم المفعول به الاختصاص؛ حيث إنه "إذا قدّم المفعول أفاد الاختصاص عند الجمهور، نحو ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾[١٨]، أي لا غيرك"[١٩]، "والذي عليه محققو البيان أن ذلك (أي أنّ تقديم المعمول يفيد الاختصاص) غالب لا لازم"[٢٠].

وظاهر كلام البلاغيين أنّ تقديم المفعول به في الخبر المثبت يدل على الاختصاص غالبًا، أما إذا سبق هذا التقديم نفي فإنّ عبدالقاهر يؤكّد أنه يدل على الاختصاص قطعًا[٢١].

وينبغي الإشارة إلى أنّ جهود النحويين في هذا الصدد تركزت على وجوب أو جواز تقدم المفعول به أو تأخره عن الفاعل، ولم يتوسّعوا في الأغراض التي يضيفها التقديم أو التأخير كما توسّع البلاغيون.

وجاءت الصورة الأولى للمفعول به المقدَّم على الفاعل أن يكون المفعول اسمًا ظاهرًا، ومن أمثلة هذه الصورة :

قول الحارث :

١٧- يَخلِطونَ البريءَ مِنَّا بذي الذَّنْـ ـبِ ولا يَنفعُ الخَلِيَّ الخَلاءُ[٢٢]

يقول الحارث إنّهم يخلطون البريء منّا بالمذنب؛ فلا تنفع البريء (الخلي) براءته (الخلاء)، فقدّم المفعول به (الخلي) ليؤكّد أنه حتى الذي لم يرتكب ذنبًا يُلام بالرغم من براءته، فالتقديم هنا للتخصيص حيث تقدّمه نفي؛ حيث يقول عبد القاهر: "إذا قلت (ما زيدًا ضربت) كان المعنى على أنّ ضربًا وقع منك على إنسان، وظن أنّ ذلك الإنسان زيد، فنفيت أن يكون إياه"[٢٣].

وقول لبيد :

٨٤- فَاقْنَعْ بِما قَسَمَ المَليكُ فإنَّما قَسَمَ الخلائقَ بيننا عَلّامُها[٢٤]

ينصح لبيد عدوَّه بأنْ يقنع بما قسمه الله تعالى له، وليعلم بأنّ الله وحده (العلّام) هو المختصّ بتقسيم المعايش بين الناس، وقد جاء تقديم المفعول به (الخلائق) ليفيد اختصاص العلّام بهذا الفعل.

والصورة الثانية أن يكون المفعول به ضميرًا متقدِّمًا على الفاعل، ووجدنا أنّ ما جاء من شعر المعلقات على هذه الصورة كان تقديم المفعول به "الضمير" واجبًا؛ حيث إنّ من حالات وجوب تقديم الفاعل والمفعول أحدهما على الآخر "أن يكون أحدهما ضميرًا متصلًا، والآخر اسمًا ظاهرًا، فيجب تقديم الضمير منهما"[٢٥]. ومن أمثلة هذه الصورة :

قول امرئ القيس :

٤١- كَبِكْرِ المقاناةِ البَيَاضِ بصُفرَةٍ غَذاهَا نَمِيرُ الماءِ غَيرَ محلَّلِ[٢٦]

هذه الحبيبة التي امتزج بياضها بالصفرة تبدو كالثمار البيضاء التي تبدأ بالنضج، وقد أنضرها الماء العذب. وتقديم المفعول به (ها) في (غذاها) على الفاعل الاسم الظاهر (نمير) واجب.

وقول لبيد :

١٥- حُفَزَت وزايَلَها السَّرابُ كأنَّها أجزاعُ بيشَةَ أَثْلُها ورِضامُها[٢٧]

حيث قدّم المفعول به وجوبًا (ها) في (زايلها) على الفاعل الاسم الظاهر (السراب).

لكنّ الأمر يختلف في قول عمرو بن كلثوم:

٩٤- مَلأنا البرَّ حتَّى ضاق عنّا ونحنُ البحرَ نملؤُهُ سَفينا[٢٨]

فالتقديم هنا للمفعول به على الفعل والفاعل كليهما، حيث قدّم المفعول به (البحر) على (نملؤه) للعناية بالمفعول به ومحاولة إبرازه، وهو البحر الواسع المخيف، لإرهاب المخاطب.

٢- المفعول فيه:

ويسمّيه النحاة البصريون ظرفًا، وتسمى "ظروفًا لأنها أوعية لما يُجعَل فيها، وقيل للأزمنة والأمكنة ظروف لأنّ الأفعال توجد فيها فصارت كالأوعية لها"[٢٩]، وحدُّه أنّه زمان أو مكان، ضمن معنى (في) الظرفية باطّراد، أو اسم عرضت دلالته على أحدهما، أو اسم جار مجراه[٣٠].

أولا: ظرف المكان:

١- **المبهم**: أي: ما ليس له حدود محصورة، كالجهات نحو: فوق وتحت ويمين وشمال.

ومن صور مجيء هذا القسم في المعلقات:

قول امرئ القيس:

٦٥- فأدْبَرْنَ كالجزْعِ المفصل بَينَهُ بجيدِ مُعَمٍّ في العَشيرةِ مُخْوَلِ[٣١]

"وأصل (بين) أن يكون مصدرًا بمعنى الفراق، فتقدير (جلست بينكما) أي مكان فراقكما"[٣٢]، واستخدام (بين) في قول امرئ القيس لا يخرج عن هذا المعنى العام؛ حيث يقول إنّ النعاج قد أدبرت كالخرز اليماني الذي فصل بينه بالجواهر في عنق صبي له أعمام وأخوال كرام.

وقول لبيد:

٩- أَوْ رَجْعُ واشمةٍ أُسِفَّ نَؤورُهَا كَفِفًا تَعَرَّضَ فَوْقَهُنَّ وِشَامُهَا[٣٣]

(فوق) من ظروف المكان المبهمة؛ حيث يدلّ على مكان ليس له صورة محدودة. وفي هذا البيت يشبّه لبيد ظهور الأطلال بعد دروسها بتجديد الوشم، حيث تردّد الواشمة وشمًا موضوعًا فوق دارات، وتعيد الوشم كلما اختفى كما تعيد السيول الأطلال.

وقول طرفة:

٢٠- كَأَنَّ كِنَاسَيْ ضَالَةٍ يَكْنِفَانِهَا وأَطْرَ قِسِيٍّ تَحْتَ صَلْبٍ مُؤَيَّدِ[٣٤]

يشبّه طرفة إبطَيْ الناقة ببَيتين لوحش في شجرة سدر، وكأنّ تحت الإبطين أقواسًا معطوفة تحت صلب مُقوّى.

٢- **أسماء المكان**: بشرط أن يكون الواقع فيها من لفظها، نحو: جلست مجلس خالد، وقعدت مقعد سعيد، وإلا لزم جرها بفي، نحو: نمت في مجلس خالد، وبعت في مقعد سعيد[٣٥].

كقول عمرو بن كلثوم:

٧٩- نَزَلتم مَنزِلَ الأَضيافِ مِنّا فَعَجَّلنا القِرَى أَنْ تَشتِمونا[٣٦]

لقد نزلتم حيث ينزل الأضياف فعاجلناكم بالحرب قبل أنْ تشتمونا، أو قبل أنْ تتغلّبوا علينا فيكون ذلك سببًا لشتم ناس إيانا.

ثانيًا: ظرف الزمان:

١- **المبهم**: كقول امرئ القيس:

٨١- كَأنّ مَكاكِيَّ الجِواءِ غُدَيَّةً صُبِحنَ سُلافًا مِن رَحيقٍ مُفَلفَلِ[٣٧]

كأنّ هذا النوع من الطير الذي يطير في الوادي وقت الغداء قد شرب خمرًا في الصباح، وهذه الخمر إنّما هي شراب مفلفل كان سببًا في أنْ أطلق ألسنتها بالغناء بهذا الشكل القوي المتتابع.

٢- **المختصّ**: كقول الحارث بن حلزة:

٥- لا أرى مَنْ عَهِدتُ فيها فأبكي الـ ـيومَ دَهْلًا وما يردُّ البُكاءُ[٣٨]

يبكي الحارث ذاهبَ العقل في يومه هذا الذي نظر المواضع التي اعتاد أن يرى فيها أسماء ولم يجدها، وبكاؤه مستمر بالرغم من علمه بأنّه لا يُجدي عليه شيئًا.

٣- المفعول لأجله:

المفعول له أو المفعول لأجله مصطلح بصري، أما الكوفيون والزجاج فهو عندهم مفعول مطلق لفعل محذوف عند الزجاج، وللفعل المذكور عند الكوفيين[٣٩]، فنحو: (جئتك إكرامًا لك) تقديره عند الزجاج: جئتك أكرم إكرامًا لك، وعند الكوفيين أن معنى (جئتك) هنا: أكرمتك.

ويحدد النحاة المفعول لأجله بأنه "المصدر الفضلة المعلّل لحدث شاركه في الزمان والفاعل"[٤٠]، وعلى هذا يجب أن يجتمع فيه أربعة شروط، وقيل خمسة[٤١]:

١- أن يكون مصدرًا.

٢- أن يكون مذكورًا للتعليل.

٣- أن يشارك الحدث في الزمن؛ فلا يصح أن تقول: خرجت اليوم مخاصمة خالد غدًا.

٤- أن يشاركه في الفاعل، أي يكون فاعل الحدث والمصدر واحدًا؛ فلا يصحّ أن تقول: جاء خالد إكرام محمد له.

٥- أن يكون قلبيًّا؛ فلا يصّح أن تقول: جئت قتلًا للكافر، لأن القتل ليس قلبيًّا.

ضربا التعليل في المفعول لأجله:

الضرب الأول: "ما يكون علّة يُراد تحصيلها، أي أنّ العلّة ليست موجودة في أثناء الفعل، وإنّما هي غاية مُراده، وذلك نحو (ضربت ابني تأديبًا) أي لأجل التأديب، فالتأديب علّة حاملة على الضرب، وهي ليست موجودة في أثناء الضرب، بل يُراد تحصيلها به"[٤٢].

ومثال لهذا الضرب في المعلقات قول زهير:

٢٥- يُنجِّمُها قومٌ لقومٍ غَرامةً ولم يُهَرِيقوا بينَهُم مِلْءَ مِحْجَمِ[٤٣]

يتطوّع قوم كرام بدفع الدية وتوزيعها غرامة للقتل، بالرغم من أنّهم لم يشاركوا في إراقة أي دم ولو حتى بمقدار ما يملأ آلة الحجام. والغرامة هي العلّة في دفع الدية، وهي الحاملة على الدفع.

الضرب الثاني: "أن تكون العلّة موجودة وكانت هي السبب في دفع الفاعل إلى الفعل، وهي حاصلة ولا يراد تحصيلها، وذلك نحو قولك (قعد جبنًا) فالجبن كان سببًا في القعود، والجبن حاصل ولا يراد تحصيله"[٤٤].

ومثال لهذا الضرب في المعلقات قول طرفة:

٤٠- وجَاشَتْ إليه النَّفسُ خَوفًا وخالَهُ مُصابًا ولَو أمسى على غَيْرِ مَرصَدِ[٤٥]

عندما اشتدّت الأمور شعر بالغليان في نفسه خوفًا، ظنًّا منه أنّه قد يُصاب، بالرغم من كونه في مأمن بعيدًا عن أعين قُطّاع الطرق. والخوف هنا علّة لهذا الغليان، وهو حاصل بالفعل ولا يُراد تحصيله.

٤ - المفعول المطلق:

يقول ابن عقيل: "وسُمِّي مفعولًا مطلقًا لصدق المفعول عليه غير مقيّد بحرف جر ونحوه، بخلاف غيره من المفعولات، فإنّه لا يقع عليه اسم المفعول إلا مقيّدًا كالمفعول به، والمفعول فيه، والمفعول معه، والمفعول له"[٤٦].

ويُسمّى المصدر، والحدث، والحدثان، والفعل، "والأشهر في ألقابه هو المصدر في ألسنة النحاة، ويُعرِّفونه بأنّه "ما ليس خبرًا من مصدر مفيد توكيد عامله أو بيان نوعه أو عدده"[٤٧].

أنواعه:

أولًا: المفعول المطلق المؤكِّد:

يُسمّي النحاة المفعول المطلق في نحو (قام زيد قيامًا) مؤكّدًا لعامله، أي الفعل، ولكن هناك من يرى أنّه مؤكّد للمصدر لا للفعل، يقول الرضي: "المراد بالتأكيد المصدر الذي هو مضمون الفعل بلا زيادة على شيء عليه من وصف أو عدد وهو في الحقيقة تأكيد لذلك المصدر المضمون، لكنّهم سمَّوه تأكيدًا للفعل توسُّعًا، فقولك (ضربت) بمعنى أحدثت ضربًا، فما ذكرت بعده (ضربًا) صار بمنزلة قولك: أحدثت ضربًا ضربًا. فظهر أنّه تأكيد للمصدر المضمون وحده، لا للإخبار والزمان اللذين تضمّنهما الفعل"[٤٨].

ومثال لهذا النوع قول عمرو بن كلثوم:

٣٢- نشُقُّ بها رُءُوسَ القَومِ شَقًّا ونخلِيها الرِّقابَ فيختَلينا[٤٩]

يتفاخر عمرو بن كلثوم بأنّهم يشقّون رءوس أعدائهم شقًّا، ويقطعون رقابهم بمخالبهم فتنقطع هذه الرقاب ولا تصعب عليهم. واستخدام المفعول المطلق (شقًّا) فيه تأكيد لهذا الفعل (الشقّ)، أو تأكيد للمضمون- على رأي الرضي- وهو الشقّ، وفي كل الأحوال أفاد استخدامه قوة الحدث وشدّته.

ثانيًا: المفعول المطلق المُبيِّن:

١- **المبين لنوع عامله:** نحو (انطلقت انطلاقًا سريعًا)، و(انطلقت انطلاق السهم).

٢- **المبين للعدد:** المقصود هنا عدد العامل، سواء أكان العدد معلومًا، نحو (ضربته

ضربتين)، أم مبهمًا، نحو (ضربته ضربات).

ولم يرد أية شواهد للمفعول المطلق المبين للنوع أو للعدد في المعلقات.

ما ينوب عن المصدر:

ينوب عن المصدر ما يدلّ عليه، نحو: كلية المصدر، وبعضيته، ونوعه، وصفته، وهيئته، ومرادفه، وضميره، والإشارة إليه، وآلته، وعدده، واسم المصدر، وملاقيه في الاشتقاق، وغيرها[٥٠]. وذلك لأداء معانٍ لا يُؤدّيها مصدر الفعل أحيانًا.

و"إنّ من أهم أغراض النيابة التوسُّع في المعنى، فالإتيان بنائب المصدر قد يوسّع المعنى توسيعًا لا يؤدّيه ذكر المصدر، وذلك كالمجيء بصفة المصدر بدلًا منه؛ فإنّك إذا حذفت المصدر وجئت بصفته فبها احتمل معنى جديدًا لم يكن ذكر المصدر يفيده ولا يحتمله، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَاذْكُرْ رَبَّكَ كَثِيرًا وَسَبِّحْ بِالْعَشِيِّ وَالْإِبْكَارِ﴾[٥١]، فهنا تحتمل كملة (كثير) أن يُراد بها الدلالة على المصدر، أي ذكرًا كثيرًا، ويحتمل أن يراد بها الدلالة على الوقت، أي زمنًا كثيرًا"[٥٢].

وقد ورد من هذا النوع في المعلقات المرادف الذي ينوب عن المصدر، ومن أمثلة ذلك:

قول لبيد:

٦٧- رفَّعتها طَرَدَ النَّعامِ وفَوقَهُ ... حَتّى إذا سَخُنَت وخَفَّ عِظامُها[٥٣]

٦٨- قَلِقَتْ رِحالتها وأسبَلَ نَحرُها ... وابتَلَّ مِن زَبَدِ الحميمِ حِزامُها

حمّل لبيد على فرسه وزاد من سرعتها لتعدو مثل عدو النعام، أو عدوًا يصلح لاصطياد النعام، حتى إذا وصلت إلى درجة الجدّ في الجري اضطربت رحالتها على ظهرها وسال العرق منها حتى بلل حزامها.

استخدم الشاعر مرادف المصدر؛ حيث إنّ (الطرد) اسم لجري النعام، وهو مرادف للمصدر (رَفْع)؛ أي رفع سرعة الجري. وقد أضاف هذا الاستخدام معنى جديدًا لم يكن ليضيفه مصدر الفعل؛ وهو تشبيه الجري بجري النعام بالذات.

وقول امرئ القيس:

٨٠- وألْقَى بِصَحْراءِ الغَبيطِ بَعاعَهُ نُزولَ اليَمانِي ذي العِيابِ المحَمَّلِ[٥٤]

ألقى السيل بثقله في هذه الصحراء التي تشبه غبيط البعير؛ حيث يرتفع الطرفان ويطمئنّ الوسط، وشبّه الشاعر هذا النزول بنزول التاجر اليماني، وشبّه النبات الناشئ من هذا المطل بأنواع الثياب التي يعرضها هذا التاجر للبيع. وقد استخدم امرؤ القيس مرادف المصدر (نزول) بدلًا من استخدام المصدر (إلقاء). وقد أعطى استخدام (نزول) صورة في ذهن المتلقي لهذا المشهد الذي ينزل فيه التاجر عارضًا أقمشته للبيع، ولم يكن المصدر الأصلي (إلقاء) ليعطي نفس هذه الصورة.

وناب المفعول المطلق عن فعله دالًا على الطلب مرة واحدة في قول امرئ القيس:

١٩- أَفاطِمَ مَهْلًا بعضَ هذا التَّدَلُّلِ وإنْ كُنْتِ قد أزمَعتِ صُرْمِي فأَجْمِلي[٥٥]

يطالب امرؤ القيس محبوبته فاطمة أنْ تدع بعض دلالها، وإنْ كانت قد قررت الهجران فليكن مصحوبًا بالقول الجميل. وقد جاء المصدر (مهلًا) نائبًا عن الفعل (مَهَلَ) المحذوف، ونُصبت (بعض) لأنّ (مهلًا) ناب مناب (دَع)، والمعنى: دعي بعضَ هذا الدلال.

خاتمة:

قدّم البحث عرضًا لكيفية إطالة الجملة العربية بالمفاعيل، وهي إحدى وسائل إطالة الجملة عن طريق ذكر ما يتعلق بالفعل، مع التطبيق على شعر المعلقات.

وفي اختيار المعلقات محاولة للتنبيه إلى أهمية هذه النصوص، التي تُعدُّ أقدم ما وصل إلينا من الشعر العربي، وهي نصوص خصبة لهذه الدراسة.

ويمكن تلخيص ما توصّل إليه البحث فيما يلي:

١- الجملة الممتدة نوع من تمديد للجملة البسيطة؛ فهي جملة بسيطة لكنها امتدت عن طريق ذكر ما يتعلق بأحد ركني الإسناد.

٢- تُعدُّ المفاعيل من الطرق التي تمتد بها الجملة البسيطة عن طريق ذكر ما يتعلق بالفعل.

٣- اتفق النحاة والبلاغيون قديمًا وحديثًا على أنّ هناك طرقًا لإطالة بناء الجملة، إلّا أنّ المحدثين درسوا ذلك بشكل أكثر تفصيلًا، وحاول عدد منهم إيجاد تصورات جديدة لأنواع الجملة العربية وعدم الاعتماد على التقسيم المشهور إلى اسمية وفعلية.

٤- إطالة المبدع لبناء الجملة لا بد أن يكون له إضافات بلاغية ودلالية يريد إيصالها إلى المتلقي، وتمديد الجملة بالمفاعيل له أغراضه كما تبيّن عند تحليل شواهد البحث.

الهوامش

(١) الجملة العربية: مكوناتها- أنواعها- تحليلها، ص١٣٤.
(٢) مغني اللبيب ج٢ ص٤٢
(٣) النحو الوافي ج١ ص١٦
(٤) انظر: بناء الجملة العربية، دار غريب، القاهرة ٢٠٠٣
(٥) انظر: الجملة العربية: مكوناتها، أنواعها، تحليلها، مكتبة الآداب، القاهرة، ط٤، ١٤٢٨ه-٢٠٠٧م
(٦) انظر مثلا: بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة، ج١ ص١٤٠
(٧) شرح ابن يعيش على المفصل: ١/ ٣٠٨.
(٨) الرضي على الكافية: ١/ ٣٣٤.
(٩) دلائل الإعجاز: ص٥٣٤.
(١٠) المبرد: المقتضب ٤/ ١٠٢
(١١) معاني النحو ج٢ ص٧٦
(١٢) ٦٣ ص١٩٩
(١٣) سليمان العطار ص٦٣
(١٤) ٦٧ ص٥٨٣
(١٥) شرح الأنباري، ص٣١
(١٦) السابق، ص٢٧٩
(١٧) سيبويه (١/ ١٤-١٥)
(١٨) سورة الفاتحة ٥
(١٩) الهمع ١/ ١٦٦
(٢٠) البرهان ٣/ ٢٣٧
(٢١) انظر دلالات التركيب ص١٨٧، ١٨٨
(٢٢) شرح الأنباري، ص٤٤٨
(٢٣) دلائل الإعجاز ص٨٥
(٢٤) شرح الأنباري، ص٥٩٥
(٢٥) جامع الدروس العربية ص٤٣٧
(٢٦) شرح الأنباري، ص٧٠
(٢٧) السابق، ص٥٣١
(٢٨) السابق، ص٤٢٧
(٢٩) ابن يعيش (٢/ ٤١)

(٣٠) حاشية الصبان ص١٨٤
(٣١) شرح الأنباري، ص٩٤
(٣٢) الرضي ٣/ ١٩٦
(٣٣) شرح الأنباري، ص٥٢٧
(٣٤) السابق، ص١٦٢
(٣٥) الأشموني (١/ ٤٨٩)
(٣٦) شرح الأنباري، ص٤٢٠
(٣٧) السابق، ص١١٠
(٣٨) السابق، ص٤٣٦
(٣٩) الرضي على الكافية (١/ ٥٠٧)
(٤٠) شذور الذهب ١٢٢
(٤١) معاني النحو ح٢ ص١٩٦
(٤٢) معاني النحو ج٢ ص٢٠٠
(٤٣) شرح الأنباري، ص٢٦٥
(٤٤) السابق نفس الموضع
(٤٥) شرح الأنباري، ص١٨٣
(٤٦) ابن عقيل ٢/ ١٦٩
(٤٧) الأشموني ١/ ٤٦٦
(٤٨) الرضي ١/ ٢٩٨
(٤٩) شرح الأنباري، ص٣٩٦
(٥٠) الأشموني ١/ ٤٩٠
(٥١) آل عمران ٤١
(٥٢) معاني النحو ج٢ ص١٣٩
(٥٣) شرح الأنباري، ص٥٨٣، ٥٨٤
(٥٤) السابق، ص١٠٨
(٥٥) السابق، ص٤٢

المصادر والمراجع

ابن عقيل (بهاء الدين)

- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط٢٠، ١٤٠٠ه-١٩٨٠م،.

ابن هشام (جمال الدين)

- شرح شذور الذهب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤٢٢ه-٢٠٠١م.

ابن يعيش (موفق الدين أبو البقاء)

- شرح المفصل، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١ ، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.

الأشموني (نور الدين)

- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩ه-١٩٩٨م.

الأنباري (أبو بكر محمد بن القاسم)

- شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، تحقيق وتعليق: عبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، ط٥.

الرضي (محمد بن الحسن الأستراباذي)

- شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب، تحقيق وتصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، ١٣٩٥ - ١٩٧٥ م، جامعة قار يونس – ليبيا، ١٣٩٥هـ-١٩٧٥م.

الزركشي (بدر الدين)

- البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط١، الحلبي ١٣٧٦هـ-١٩٥٧م.

سليمان العطار

- شرح المعلقات السبع، الدار الثقافية للنشر، ط١، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.

سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر)

- الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، ط٣، القاهرة ١٩٨٨.

السيوطي (جلال الدين)

- همع الهوامع ، ت عبد الحميد هنداوي ، المكتبة التوفيقية.

الصبان (محمد بن علي)

- حاشية الصبان على شرح الأشموني، مكتبة الصفا، القاهرة، ط١، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.

عبد القاهر الجرجاني

- دلائل الإعجاز، قرأه وعلق عليه محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، ط٣ ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.

عبد المتعال الصعيدي

- بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة، مكتبة الآداب، القاهرة، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

عباس حسن

- النحو الوافي، دار المعارف، القاهـرة، ط١٤.

فاضل صالح السامرائي

- معاني النحو، دار الفكر، ط٥، عمان ٢٠١١-١٤٣٢.

المبرد (محمد بن يزيد)

- المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت.

محمد إبراهيم عبادة

- الجملة العربية: مكوناتها- أنواعها- تحليلها، مكتبة الآداب، القاهرة، ط٤، ١٤٢٨ه-٢٠٠٧م.

محمد حماسة عبداللطيف

- بناء الجملة العربية، دار غريب، القاهرة ٢٠٠٣

محمد محمد أبو موسى

- دلالات التركيب: دراسة بلاغية، مكتبة وهبة، القاهرة، ط٣، ١٤٢٥ه-٢٠٠٤م.

مصطفى الغلاييني

- جامع الدروس العربية، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٦ه-٢٠٠٥م.